لا يتصور ان يكون حادثا وما لم تقبله الذات العلية في الازل فلا تقبله
ابدا لما عرفت من استحالة ان يطرأ القبول على الذات بعد ان لم يكن لها
نفس لما بين بالبرهان وجوب القدم والبقا لحياة ولما قبلها من الصفات
التي عرفنا بالعقل وبالشرع اتصافه تعالى بها اراد ان يبين هنا
بالبرهان وجوب القدم والبقا لسايرالصفات التي تقوم بذاته تعالى
عموما ما عرفنا منها وما لم نعرفه بحيث يقطع باستحالة ان تكون
الذات العلية محلا للحوادث وانها لا تتصف الا بصفة واجبة القدم
والبقا واستدل على هذا المطلب بثلاثة براهين الاول انه لو جاز تعالى
ان يتصف بصفة حادثة للزم ان تكون ذاته العلية قابلة للاتصاف
بتلك الصفة الحادثة في الازل وبيان اللازمة في ذلك ان قبول الذات
من حيث هي ذات لكل ما تتصف به نفسها لا يمكن ان يطرأ عليها
بعد ان لم يكن لها اذ لو طرأ عليها قبول الصفة بعد ان لم يكن لها
لزم ان لا تتصف بذلك القبول الطارئ حتى يطرأ عليها ايضا قبول
لذلك القبول ثم يلزم مثل ذلك في قبول ذلك القبول ويلزم
التسلسل وهو محال فتعين ان قبول كل ذات لما تتصف به لا يكون
الا نفسيا لها ويستحيل ان يكون طارئا عليها بعد ان لم يكن لها فقد
عرفت بهذا الدليل ان الذات العلية لو امكن ان تتصف بصفة
حادثة لوجب ان تكون قابلة لها في الازل ويلزم من قبولها لها
في الازل صحة وجود تلك الصفة الحادثة في الازل اذ لا معنى لقبول
الذات لها في الازل الا صحة اتصافها بها فيه وذلك يستلزم ان
يكون الحدوث والقدم جايزين على تلك الصفة وذلك مستحيل
اذ القديم من لازمه ان يكون واجبا لا يقبل العدم اصلا لا
سابقا ولا لاحقا ومن لازم الحادث وجوب سبق العدم و

جواز

وجواز نكوته فيها متناقضان الموصوف بهما فيما قبل الاتصاف
باحدهما لا يقبل الاتصاف بالاخر فاذن بهذه الصفة المفروضة
الحدوث لا تقبلها الذات العلية في الازل لاستحالة ان يتصف
بالقدم كل ما جاز عليه الحدوث واذا لم تقبلها الذات العلية
في الازل لزم انها لا تقبلها ابدا لما عرفت من استحالة ان يطرأ على
الذات قبول الصفة بعد ان لم يكن لها واذا لزم ان لا تقبل الذات
العلية الصفة الحادثة ابدا لزم ان لا تتصف بها ابدا لاستحالة
اتصاف ذات بصفة وهي لا تقبلها فخرج بذلك بعد ان كل ما قبلته
الذات العلية من الصفات فهو ازلي واجب لها وبعكس بعكس
النقيض الموافق ان كل ما ليس بازلي فلا تقبله الذات العلية
فان قلت ما ذكرته يقتضي ان كل قابل لصفة ما سواء كان
ذلك القابل قديما او حادثا يلزم ان يكون وجود تلك الصفة
المقبولة مصاحبا لوجوده ولا يتأخر عنه وذلك باطل بدليل
ان الجوهر قابل في اول ازمنة وجوده لصفات عديدة كالعلم
والظن وكذلك ثم لا يتصف بها الا بعد ازمنة من وجوده بل قد
لا يتصف بها اصلا فاذن لا يلزم من قبول الذات لصفة ما اتصافها
به فضلا عن ان يجب تلك الصفات لها قلت الذي ذكرناه انما
يقتضي ان كل قابل لصفة فلا بد وان يصح اتصافه بها مصاحبة
لوجوده لما عرفت ان القبول لا يكون الا ذاتيا للقابل لا يمكن
ان يطرأ عليه بعد ان لم يكن لكن انما لزم في كل صفة تقبلها الذات
العلية ان تكون واجبة لها ازلية من جهة انه لما لزم صحة اتصاف
الذات العلية بها في الازل لما عرفت ان القبول لا يمكن طريانه على
الذات بعد ان لم يكن لزم ان تكون تلك الصفة واجبة اذ كل ما صح

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)